

تاريخ العلاقات

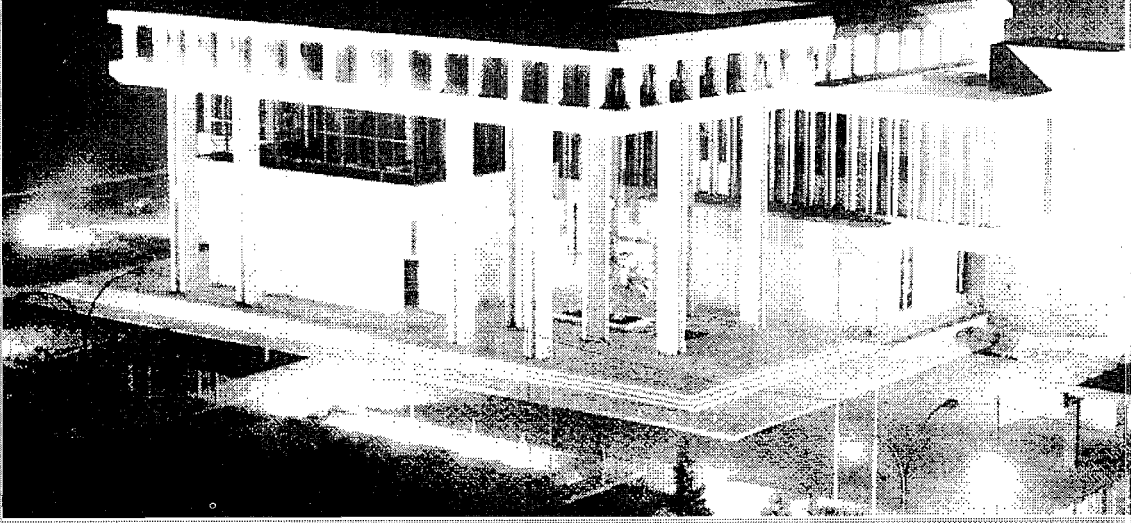
بين الاتحاد السوفيتي
والمملكة العربية السعودية

بقلم :
د. هيلينا ملكوميان



٣٠. الوثيقة

لدينا ما نريد



لقد نشأ الاتحاد السوفييتي على خريطة العالم السياسية في عام ١٩٢٢م. واحتاجت الدولة الجديدة إلى إقامة الصلات السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي. وكان الغرب يرفض تعزيز العلاقات مع النظام الشيوعي السوفييتي. لذلك حاول اكتشاف سندا له في الشرق. ومن بين المناطق التي اعتبرتها الحكومة السوفييتية مهمة بالنسبة إليها وإلى مصالح بلادها كانت الجزيرة العربية التي ابتدأت تتشكل فيها كيانات سياسية مستقلة.

وكانت لروسيا القيصرية بعض المواقف في هذه المنطقة. فممثلها في جدة كان يؤدي وينفذ وظائف قنصلية وتجارية. كما أن عدداً لا بأس به من مواطني روسيا اعتنق الإسلام. لذلك كان من الضروري ضمان الظروف المناسبة لتسهيل قيامهم بالحج إلى مقدساتهم الدينية في مكة والمدينة وكان هذا من بين وظائف ممثل الحكومة القيصرية في جدة. وإلى جانب ذلك فالسفن الروسية التي كانت تنقل الحجاج قامت بإجراء العمليات التجارية مع التجار المحليين.

بإبلاغ الممثلين السوفييت عن "موقفه الجيد تجاه جمهورية روسيا" (٢) .

واتصف هذا التصريح بأهميته الكبيرة من وجهة نظر الحكومة السوفييتية التي احتاجت آنذاك إلى دعمها في الخارج . مع ذلك ، فمفوضية الشعب للشئون الخارجية لم تعرف بشكل جيد الأوضاع التي سادت في الجزيرة العربية وكانت تخشى إقامة الصلات مع الشريف حسين الذي لم تتضح لها نواياه في ذلك الحين .

كما أشارت الرسالة المذكورة إلى أن الشريف حسين يريد أن يكون رئيساً أعلى معترفاً به لجميع البلدان العربية مع بقاء حكام هذه البلدان وإنشاء اتحاد كونفيدرالي فيما بين تلك البلدان . فأجابه على ذلك ، - يكتب تشيتشيرش - بأننا نعتز بما يكون واقعاً موجوداً ولا نستطيع الاعتراف بحكومة خيالية . وإننا نتعاطف كثيراً مع وحدة الشعوب العربية ولكننا لا نستطيع أن نتدخل في قضية ما إذا كان من المرغوب به أن تتحقق هذه الوحدة بشكل الكونفيدرالية برئاسة الشريف حسين أو بشكل آخر ، فهذا يرجع إلى الشعب العربي نفسه . وقال لي الدكتور عازل بأن الشريف

ولكن من الواضح أن العلاقات بين روسيا وشعوب الجزيرة العربية لم تكن إلا في مرحلة بدايتها دون أن تتطور تطوراً ملحوظاً فممثل روسيا القيصريّة في جدة لم يكن مستقلاً في تصرفاته حيث عمل تحت إشراف السفير الروسي في اسطنبول . والإمبراطورية العثمانية كانت واقعا سياسياً قائماً بالرغم من أزمتها الداخلية العميقة . وقد أشرفت ولو شكلياً على الصلات السياسية الخارجية للكيانات السياسية المنضمة إليها .

مع ذلك فاهتمام الحكومة السوفييتية بالجزيرة العربية لم يكن مصادفة وإنما نتج بشكل ما عن تلك الصلات التقليدية التي أقامتها روسيا في الماضي .

وتمت اللقاءات الأولى بين الممثلين السوفييت الرسميين وبين ممثلي الحجاز في مؤتمر لوزان ، في يناير عام ١٩٢٣م حيث قابل "جورجي تشيتشيرش" رئيس الوفد السوفييتي فيه الدكتور عازل ممثل الشريف حسين وناقشه وفي رسالة وجهها تشيتشيرش إلى نائب مفوض الشعب للشئون الخارجية (١) "ميخائيل لتفينوف" أشار إلى أن الدكتور عازل قال له بأن الشريف حسين كلفه

حسين لا يطلب أبداً الاعتراف به كرئيس للشعب العربي بكامله، ولكنه يريد بأن يعترفوا به بوصفه حكومة عربية هاشمية . قلت له بأننا بحاجة إلى أن نتأكد مما يعنيه هذا اللقب، إذ يوجد مثلاً أمراء آخرون كالإدريسي وابن سعود . وأجاب الدكتور عازل بأنهما يعتقدان أنه من المرغوب فيه أن يكون الشريف حسين رئيساً لجميع الأراضي العربية . وقلت له بأننا لا نعتزف إلا بوقائع قائمة . هناك حكومة الحجاز ولا أحد ينفي واقعها، كما أن أحداً لا ينفي بأن شعب الحجاز نفسه يعترف بواقع هذه الحكومة . لذلك نستطيع الاعتراف بها وإقامة العلاقات معها، مع ذلك لا نستطيع الاعتراف بالمطامع التي تعتبر محل نزاع لأن تأييد هذه المطامع سوف يعني التدخل في شئون الشعب العربي .

وقال الدكتور عازل لي بأن سلطة الحكومة الهاشمية في الحجاز ليست إلا الواقع القائم وهو يقترح لنا الاعتراف بهذا الواقع فقط .

لا بد من استلام المعلومات الضرورية" (٣) .

إن الصلات بين البلدين لم تنقطع . ففي ١٧ مارس عام ١٩٢٤م وجه وزير الخارجية الحجازي فؤاد الخطيب برقية إلى مفوض الشعب للشئون الخارجية السوفييتي آنذاك تشيتشيرش أحاطه علماً بأنه اقترح للشريف حسين أن يستلم الخلافة" (٤) . وكتب تشيتشيرش في برقية جوابية لنظيره الحجازي ما يلي : "أعبر لكم عن شكري لبرقيتكم وأؤكد لكم شعورنا بالصدقة . ونأسف لأن عدم وجود علاقات رسمية فيما بيننا يعرقل تطور الصلات الطبيعية بين حكومتينا" (٥) .

أرسلت هذه البرقية بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٢٤ .

وبعد مرور شهر، أي بتاريخ ٢٤ مايو، وصل الجواب من فؤاد الخطيب وقيل فيه : اعتماداً على برقيتكم رقم ١١٥ التي استلمناها اليوم بالشكر، نصح لكم بأن مراسلتنا معكم عن طريق سفيرنا في روما تدل على رغبتنا العظيمة في إقامة العلاقات الرسمية معكم والتي ستتم بأهميتها الكبيرة . إننا بانتظار قدوم ممثلكم الذي سوف تختارونه وفقاً لمصلحتكم" (٦) .

بتاريخ ١٥ مايو عام ١٩٢٤ أبلغ تشيتشيرش نظيره الحجازي بأن "الحكومة السوفيتية عينت كريم بن عبد الرؤوف حكيموف وكيلاً دبلوماسياً وقنصلاً لها في الحجاز" وطلب تقديم "المساعدة الضرورية لتأمين وصوله إلى جدة" (٧).

وقد لعب كريم حكيموف الذي أصبح ممثلاً سوفيتياً أول في الأراضي التي انضمت فيما بعد إلى المملكة العربية السعودية دوراً لا يمكن إنكار أهميته البالغة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لذلك لا بد من التوقف بشكل خاص عند شخصيته .

لقد ولد حكيموف في نوفمبر عام ١٨٩٢ في قرية بجوار مدينة "أوفا" (٨) في عائلة مسلمة من الفلاحين . تعلم في مدرسة "العالية" الدينية في أوفا حيث حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأجاد اللغة العربية . انضم وهو طالب بالمدرسة إلى حركة المجددين التي لعبت دوراً تنويرياً علمانياً كبيراً في صفوف مسلمي روسيا عشية ثورة ١٩١٧ . وخرج من صفوف هذه الحركة عناصر كثيرة بالأخص من التتر أصبحوا قياديين شيوعيين بعد انتصار السلطة

السوفيتية في المناطق الإسلامية للاتحاد السوفيتي . وانضم كريم حكيموف إلى الحزب الشيوعي في بداية عام ١٩١٨ وصار موجهاً سياسياً في الوحدات القتالية والبشكيرية العسكرية للجيش الأحمر كما اشترك في الحرب ضد المجاهدين الإسلاميين في إمارة بخارى في آسيا الوسطى . ومنذ عام ١٩٢٠ كان سكرتيراً (أميناً) للجنة المركزية لفرع الحزب الشيوعي في تركستان السوفيتية (٩) .

ووصل حكيموف إلى جدة بتاريخ ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ وبعد ثلاثة أيام أي بتاريخ ٩ أغسطس قدم أوراق اعتماده . هذا نصها :

"من رئيس اللجنة التنفيذية المركزية (١٠) لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى جلالة حسين بن علي ملك المملكة العربية الهاشمية
يا صاحب الجلالة !

أيها الصديق العظيم والطيب !
رغبة في دعم الاستمرار لعلاقات الصداقة التي - ولساعدتنا المشتركة - أقيمت بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وبين المملكة العربية الهاشمية، قررت اللجنة

التنفيذية المركزية السوفيتية ولخير
علاقتنا تعيين المواطن كريم بن عبد
الرؤوف حكيموف وكيلاً وقنصلاً عاماً .

إننا إذ نعتمد المواطن حكيموف
بهذه الأوراق، نرجو جلالتكم بأن
تتقبلوه بعطف وبأن تؤمنوا بكل ما
سيكون له شرف تقديمه لجلالتكم من
المعلومات باسم حكومة اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

انتهز هذه الفرصة لكي أعبر
لجلالتكم وللشعب العربي الصديق عن
تمنياتنا بالخير والرفاهية .

ميخائيل كالينين^(١١) .

صَدَقَ : مفوض الشعب للشئون
الخارجية جورجي تشيتشيرش^(١٢) .

أقدم الاتحاد السوفيتي على إقامة
العلاقات مع الشريف حسين لأنه من
جهة، احتاج إلى اتخاذ مواقف محددة
في الشرق العربي ففي ذلك الوقت لم
تكن له صلات عملية مذكورة مع البلدان
العربية . ومن جهة أخرى اعتقد
الاتحاد السوفيتي بأن الشريف حسين
ينتهج السياسة المعادية لبريطانيا
ويحتاج من جانبه إلى التأييد
السوفيتي . ولكن هذا الاعتقاد السائد
في أوساط القيادة السوفيتية لم يكن

صحيحاً، بل وبدت إقامة العلاقات مع
الشريف حسين - الذي أقيـل في نهاية
عام ١٩٢٤ وحل محله الشريف علي -
متعجلةً جداً . وتوجّه الشريف حسين
نحو طلب المساعدة الإنجليزية من أجل
الاحتفاظ بالسلطة مما أثار رد فعل سلبياً
في موسكو . وهاجم المستشرق السوفيتي
المعروف ميخائيل بافلوفتش في مقالته
"الاتحاد السوفيتي والشرق" الشريف
حسين^(١٣) .

وكانت سنة ١٩٢٥ مليئة
بالعمليات الحربية التي دارت بين
سلطان نجد ابن سعود وملك الحجاز
علي الذي بعد سقوط الشريف حسين
اعتمد لديه وكيـل الاتحاد السوفيتي
وقنصله العام في الحجاز حكيموف .
وفهم حكيموف سريعاً الأوضاع الجديدة
وأقام صلات مباشرة مع ابن سعود .

١ - إقامة العلاقات مع

ابن سعود وأهميتها

لقد كانت جدة حيث مقر وكيـل
الاتحاد السوفيتي - وقنصله العام
محاصرة منذ يناير عام ١٩٢٥ من قِـل
قوات ابن سعود وتعرضت في مناسبات

عديدة للقصف . ولكن الوكالة والقنصلية العامة استمرت في عملهما الخاص بتطوير الصلات مع السكان المحليين وحماية مصالح المواطنين السوفييت . وتم تسجيل جميع المواطنين السوفييت المتواجدين في جدة وعلى أساس الاتفاق المعقود مع ابن سعود تحقق إجلاء كل من رغب في مغادرة جدة إلى مكة^(١٤) .

وفي ٢٢ ديسمبر عام ١٩٢٥ غادر جدة الشريف علي المتنازل عن عرشه ودخلت قوات ابن سعود المدينة . وعبر ابن سعود في رسالة له إلى حكيموف عن شكره لحكومة الاتحاد السوفييتي على التزامها بالحياد الكامل أثناء محاربته للشريف علي^(١٥) .

تأثرت مواقف الحكومة السوفييتية تجاه جهاد ابن سعود قبل كل شيء بتلك المعلومات التي أحاطها علماً بها حكيموف . كما لعبت دوراً هاماً في تحديد تلك المواقف العوامل الأخرى ومن بينها النجاحات الحربية التي أحرزها ابن سعود وكذلك الخلافات بينه وبين مندوبي بريطانيا العظمى في المنطقة . وفسرت السلطات السوفييتية أعمال ابن سعود بأنها أعمال تقديمية تهدف إلى تعزيز استقلال الشعوب

الراضة تحت نير الاستعمار والتبعية والإضرار بمصالح بريطانيا وصولاً إلى إضعافها . لذلك فالاعتراف بابن سعود من قبل الحكومة السوفييتية كان خطوة مبررة . وقد تم تبادل مذكرات الاعتراف المتبادل بين حكومة الاتحاد السوفييتي وبين ملك الحجاز وسلطان نجد والأراضي الملحقة ، وتحقق ذلك في فبراير عام ١٩٢٦ . وكان الاتحاد السوفييتي أول دولة أعلنت اعترافها بابن سعود . وأشارت مذكرة وكيل وقنصل عام الاتحاد السوفييتي في الحجاز حكيموف الموجهة إلى ملك الحجاز وسلطان نجد والأراضي الملحقة إلى ما يلي :

”بتكليف من حكومتني ، شرفني أن أحيط بجلالتكم علماً بأن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية إذ تنطلق من مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وإذ تحترم بشكل عميق إرادة الشعب الحجازي التي تجلت في انتخابكم ملكاً له تعترف بجلالتكم بوصفكم ملك الحجاز وسلطان نجد والأراضي الملحقة .

لذلك تعتبر حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

نفسها في حالة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع حكومة جلالتم .

وختاماً اسمحو لي أن أؤكد لجلالتم على احترامي العميق الصادق .

وكيل وقنصل عام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الحجاز حكيموف" (١٦) .

وعبر الملك ابن سعود في مذكرته الجوابية عن شكره لحكومة الاتحاد السوفياتي على اعترافها بالوضع الجديد الذي نشأ في الحجاز والذي تجلّى في مبايعة سكان الحجاز له بوصفه ملك الحجاز وسلطان نجد والأراضي الملحقة . كما أشار في نفس المذكرة إلى أن حكومته "مستعدة لتطوير العلاقات" مع الاتحاد السوفياتي شرط أن تستند هذه العلاقات إلى احترام استقلال الأماكن المقدسة وكذلك كل العادات الدولية التي تعترف بها جميع البلدان" (١٧) .

ورحب مفوض الشعب للشؤون الخارجية السوفياتي تشيتشيرش باسم حكومة الاتحاد السوفياتي بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وتؤكد ذلك الرسالة الآتية التي بعث

بها تشيتشيرش إلى الملك ابن سعود بتاريخ ٢ إبريل عام ١٩٢٦ :

صاحب الجلالة !

لقد عرفت حكومتي وبارتياح عميق بتبادل المذكرات بين جلالتم ومندوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المواطن حكيموف بتاريخ ١٦ و١٩ فبراير ١٩٢٦ في مكة وقد أقيمت نتيجة لهذا التبادل العلاقات الدبلوماسية بين جلالتم وحكومة الاتحاد السوفياتي . إننا مقتنعون بأن المهام العظمى التي تطرح أمام جلالتم في مجال السياستين الخارجية والداخلية سوف تتحقق بنجاح لخير الشعب العربي وبفضل المواهب الشخصية والنشاط البارز لجلالتم . إن حكومتي ستكون سعيدة إذا استقبلتم جلالتم هدايانا المتواضعة لذكرى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جلالتم وبين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

إننا مقتنعون بأن موقفكم المتعاطف، يا صاحب الجلالة، تجاه مندوب الاتحاد السوفياتي سوف يسهل عمله لمصلحتنا المشتركة مما سيؤدي إلى أن علاقات الصداقة التي أقيمت بشكل

سعيد بين بلدينا سوف تتعزز أكثر فأكثر لصالح الشعب العربي وشعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية" (١٨).

إن هذه الرسالة التي وقع عليها عضو الحكومة والشخصية السوفياتية الرسمية تدل على الأهمية الكبيرة التي كانت القيادة تعلقها على تطوير العلاقات مع ابن سعود بوصفه قائداً لإحدى البلدان العربية . فهذه العلاقات كانت في رأي الجانب السوفياتي نقطة تسمح بتوسيع صلاته مع العالم العربي . فالدولة التي كان ابن سعود يترأسها كانت مهمة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي بسبب مكانتها الخاصة في العالم الإسلامي لوجود المقدسات الدينية في أراضيها، إضافة إلى ذلك فإن الجانب السوفياتي كان ينوي تطوير الصلات الاقتصادية والتجارية مع دولة ابن سعود .

خلال المرحلة الأولى لبناء العلاقات بين البلدين لعب تعاطف ابن سعود مع مندوب الاتحاد السوفياتي دوراً كبيراً في تسريع هذه العملية . ويدل على ذلك، مثلاً، ما كتبه ابن سعود نفسه في رسالته الجوابية على رسالة تشيتشيرش

المؤرخة في ١٠ مايو عام ١٩٢٦ (٢٩) شوال عام ١٣٤٤هـ) حيث أشار إلى "أنه (أي كريم حكيموف - المؤلف) يستحق كل المدح وأشاهد دائماً سلوكه اللائق وقدرته العالية على إنجاز الأعمال مما يساعد على تمتين علاقات الصداقة بين بلدينا" (١٩) . وهذا التقدير كان منتشرأ بين كل أفراد العائلة الملكية . وتذكر أرملة حكيموف خديجة حكيموفا ما يلي : "في سنة ١٩٣٢ زار الأمير فيصل رسمياً الاتحاد السوفياتي وعندما غادر عربة القطار بعد عبوره للحدود السوفياتية البولندية لاحظ في صفوف الوفد المستقبل له شخصاً وهو كريم الذي يعرفه منذ سنوات عندما كان وكيلاً في الحجاز فتجاهل كل الآخرين وبسرور واضح عانقه وقبله عدة مرات" (٢٠) .

كما يدل على العلاقات الجيدة والتفاهم بين الملك ابن سعود من جانب وكريم حكيموف من جانب آخر رسالة حكيموف التي بعث بها بتاريخ ٤ إبريل عام ١٩٢٧ إلى "ليف كراخان" نائب مفوض الشعب للشئون الخارجية . وتحتوي هذه الرسالة على تقييم حكيموف الشخصي لواقع إقامة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبين

ابن سعود . وتستحق هذه الرسالة أن
ننشرها كاملة :

”أيها الرفيق المحترم !

أريد أن أقدم تصوراتي حول المسألة
التي أثيرت نتيجة لانتقال الحجاز إلى
حكم ابن سعود . إن هذه المسألة ترتبط
مباشرة بمستوى مندوبنا في الحجاز
وكذلك أوراق اعتماده .

إن الاعتراف من قِبَل الحكومة
السوفيتية لعب دوراً كبيراً بالنسبة لابن
سعود . فهذا الاعتراف عزز وضعه في
الجُزيرة العربية وكان سبباً ، كما قيل لي
في الأوساط القريبة من الملك في دفع
بريطانيا وغيرها من البلدان للاعتراف
بابن سعود . إن اعترافنا الذي كان
الأول من نوعه اتصف بأهميته أيضاً من
جهة أخرى فقد أشار بوضوح أمام ابن
سعود إلى سياستنا الصديقة له وبين له
بأنه يستطيع أن يتمتع بتأييدنا المعنوي
لخطواته الهادفة إلى تجديد بلاده .

كنت أبلغك بأن ابن سعود يهتم
كثيراً بمستوى مندوبنا المعتمد لديه .

إن ابن سعود بطريقة تدريجية ،
- ويجب الاعتراف بذلك - وبشكل
ماهر يلجأ إلى كل الإجراءات التي
تستجيب مع أهداف تقوية وضعه ، وهذا

واضح . كمثال يمكن الاسترشاد به أنه
خلال الأسابيع الأخيرة قرر في الرياض
بأن يكون ملكاً لنجد . أما لماذا غيرَ
لقب ”سلطان“ إلى لقب ”ملك“ فسوف
أشرح ذلك فيما بعد . إن ابن سعود
عندما حمل في عام ١٩٢٠ لقب سلطان
نجد كان مجبراً على أن يناضل بواسطة
بيروسي كوكس المفوض العام في العراق في
سبيل اعتراف بريطانيا بهذا اللقب .
أما أهمية لقب ”الملك“ فتكمن كما يبدو
لي ، في أن اللقب الجديد يعني توسيع
حقوق السيادة لابن سعود بوصفه قائداً
للبلاد التي تسير في طريق تحررها من
بقايا نير التبعية لبريطانيا سواء تم
الاتفاق المسبق معها بخصوص ذلك أم
لا . فلدينا كل الاعتبارات للاعتقاد بأن
ابن سعود عندما رأى الصعوبات التي
تواجهها بريطانيا في شئونها الشرقية
توج نفسه كملك لنجد دون أن يصل إلى
اتفاق مسبق مع الإنجليز .

أما فيما يختص بالتسمية الحالية
لممثلينا في الحجاز فيجب الاعتراف
بأن انعدام الدقة في هذا المجال يثير
انطباعاً غير مرغوب فيه . وتذكر
ممثلينا في الكتاب السنوي لمفوضية
الشعب للشؤون الخارجية لعام ١٩٢٥
ك, ”Ministère plenipotentiaire“

أما في الكتاب السنوي للمفوضية لعام ١٩٢٦ فتذكر "Agence officielle". وبخصوص أوراق الاعتماد فليس من الضروري الآن بالنسبة إلي أن أقدمها للملك ابن سعود . إن علاقات الصداقة التي تربط بيننا تساعد على تجاوز ذلك ، وإلى جانب ذلك ، فلا أحد من المندوبين المتواجدين في جدة باستثناء مندوب تركيا قدم لابن سعود أوراق الاعتماد كنتيجة للاعتراف به من قبل حكومته . ويمكننا الالتجاء إلى تقديم أوراق الاعتماد لابن سعود وبحيث مستوى تمثيلنا لدى حكومة الحجاز عندما يتم تعيين مندوبنا الجديد الذي سيحل محلي " (٢١) .

والجدير بالذكر أن كريم حكيموف يبرز الطبيعة المستقلة لسياسة ابن سعود ورغبته في أن يسير على نهج يستجيب مع مصالح بلاده وإضعاف مواقف بريطانيا العظمى في المنطقة . والاتحاد السوفييتي بكافة الوسائل أيد سعي ابن سعود في تقوية استقلاله مع العلم بأن هذا السعي تناقض مع مصالح إنجلترا التي كانت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي متوترة للغاية والتي كانت منافسة لروسيا في تلك المنطقة منذ العهد القيصري .

ومن الأمثلة على أعمال الاتحاد السوفييتي الهادفة إلى دعم ابن سعود برقية مفوض الشعب للشئون الخارجية إلى مندوب الاتحاد السوفييتي المفوض في فرنسا بطلب نقلها إلى "نيقولاى سيماشكو" مفوض الشعب لشئون الصحة العامة لجمهورية روسيا الاتحادية المتواجد آنذاك في باريس على رأس الوفد السوفييتي في مؤتمر الوقاية الصحية المنعقد في العاصمة الفرنسية بتاريخ ١٠ مايو عام ١٩٢٦ من أجل إعادة النظر في المعاهدة الدولية بشأن الوقاية الصحية لعام ١٩١٢ . وأشارت البرقية المذكورة التي أرسلت بتاريخ ١٧ مايو ١٩٢٦ إلى ما يلي :

" يبلغنا مندوبنا المفوض في الحجاز بان ابن سعود يريد أن يقدم اعتراضاته في المؤتمر الدولي في باريس ضد عدد من بنود مشروع المعاهدة وأنه يطلب حق حكومة الحجاز في تنظيم إدارة الحجر الصحي المستقلة . ويرجو ابن سعود وممثله الدكتور حمدي مساعدتنا في هذا المؤتمر . عليكم أن تقيموا الصلات مع وفد ابن سعود " (٢٢) .

وقام الوفد السوفييتي في مؤتمر الوقاية الصحية المنعقد في باريس من ١٠

٢١ - مايو ١٩٢٦ بحزم بالدفاع عن حقوق السيادة واستقلال الحجاز فيما يختص بتنظيم الوقاية الصحية والحجر الصحي في أراضيه .

وقال مستشار المثلثة المفوضة السوفيتية في باريس وعضو الوفد السوفيتي في المؤتمر "يعقوب دامتيا" في رسالته إلى مفوضية الشعب للشئون الخارجية في موسكو بتاريخ ٩ يونيو عام ١٩٢٦ : "... كل محاولات ممثل الوفد الحجازي بإبراز استقلاله والتأكيد على سيادة الحجاز الكاملة تصطدم دائما بالاعتراض المنتظم من قبل الوفود الأوروبية وبالأخص الوفد الإنجليزي . وقد أيدنا عدة مرات مقترحاته لأنها تتعلق بتقوية استقلال الحجاز . وتأييدنا له أثار من جانبه شكراً جزيلاً" (٢٣) .

لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أنه في تلك المرحلة كانت السياسة الخارجية السوفيتية تتسم بطبيعتها الواضحة العداء تجاه بريطانيا العظمى . لذلك حاول القادة السوفييت أن يجدوا حلفاء لهم بين زعماء الدول النامية .

وللتأكيد على صحة هذا الاستنتاج يمكن الاسترشاد بتسجيل المقابلة بين

مفوض الشعب للشئون الخارجية السوفيتي والأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية "مارسيل برتلو" التي جرت في باريس بتاريخ ٢٣ مايو عام ١٩٢٧ والتي تطرقت كذلك إلى مناقشة سياسة ابن سعود وعلاقاته مع إنجلترا . وقال برتلو : "إن ابن سعود بين يدي إنجلترا تماماً . أما مفوض الشعب للشئون الخارجية السوفيتي فأشار إلى أن هذا الاستنتاج غير صحيح إطلاقاً لأن لبريطانيا في الجزيرة العربية خمس سياسات تنتهجها في آن واحد . فهي تؤيد ابن سعود وكذلك منافسيه . إن الحكومة الإنجليزية تؤيد ذلك الذي يحرز نجاحات . فموقف ابن سعود تجاه بريطانيا وكذلك موقف بريطانيا تجاهه مزدوج . إنه يمثل قوة جديدة نامية في جوهرها غير ملائمة لبريطانيا لأنها تشكل تدريجياً الجزيرة العربية الموحدة والمنظمة . مع ذلك، فبريطانيا تحاول أن تقيم معه علاقات جيدة . ولكننا نطور معه علاقات الصداقة . إننا مقتنعون بأن الجزيرة العربية الجديدة ستصبح بالتدريج صديقة لنا" (٢٤) .

٣ - الاتجاهات الأساسية للتعامل بين البلدين

حاول الاتحاد السوفييتي تنويع صلاته مع الحجاز . ومن بين الوقائع الملموسة والمساعدة على التطوير الناجح للعلاقات بين البلدين كانت مشاركة وفد المسلمين السوفييت في المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في مكة في يونيو عام ١٩٢٦ . واهتم الوفد السوفييتي في هذا المؤتمر بشكل خاص بمسألة تنظيم الحج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة . وكان على رأس الوفد السوفييتي رئيس إدارة المسلمين الروحية المركزية في "أوفا" المفتي رضا الدين فخر الدينوف أحد أكبر الرموز لحركة المجددين بين مسلمي روسيا القيصرية وأديب ومؤرخ تترى مشهور . وانتخب فخر الدينوف نائباً أول لرئيس مؤتمر مكة .

والجدير بالذكر أن السلطات السوفييتية حاولت الاستفادة من الشخصيات الدينية الإسلامية لتعزيز مواقف الاتحاد السوفييتي في الجزيرة العربية . وكانت هذه السياسة بعيدة النظر حقاً لأن الإسلام كان حجر الأساس للسياسة الداخلية والخارجية في الدولة التي أقامها ابن سعود . ولكن

الصلات الدينية كانت ممكنة فقط حتى بداية الثلاثينات عندما ابتدأت في الاتحاد السوفييتي حملة اضطهاد الديانة الإسلامية .

لقد كان عداؤ الدين الإلحادي أيديولوجية رسمية للدولة السوفييتية . فاضطهاد رجال الكهنوت المسيحيين الأرثوذكس بدأ مباشرة بعد نشوء الدولة الجديدة . كما بدأت فور ذلك عمليات إغلاق الكنائس وهدمها . وأقامت الدولة رقابتها الشديدة على نشاطات الكنيسة . أما موقف الدولة تجاه الإسلام خلال تلك المرحلة فكان متصالحاً . ونظرت الدولة إلى الإسلام بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الثقافات القومية للشعوب الإسلامية المتأخرة سابقاً والداخلية في قوام الاتحاد السوفييتي . لذلك فالشخصيات الدينية الإسلامية تمتعت بحرية نسبية في نشاطها . وكان في إمكان المسلمين حضور المساجد وأداء جميع طقوسهم الدينية بما فيها الحج إلى مكة والمدينة . وهذا الوضع كان يثير لدى سلطات الدولة السعودية خيالا حول وجود أساس إسلامي يمكن الاعتماد عليه من أجل تطوير العلاقات بين البلدين . وتعزز هذا الخيال نتيجة لكون مندوبي الاتحاد السوفييتي في الحجاز كانوا من

التنفيذية المركزية في الاتحاد السوفييتي
ميخائيل كالينين^(٢٧) .

في أواخر العشرينات ركز الاتحاد
السوفييتي بشكل خاص على الجوانب
السياسية في علاقاته مع ابن سعود .
وكان من المقرر أن يزور والي الحجاز
الأمير فيصل الاتحاد السوفييتي في عام
١٩٢٧ . ورحبت السلطات السوفييتية
بهذه الزيارة إذ اعتبرتها دليلاً على
تعزيز العلاقات بين البلدين . ويؤكد
ذلك، على سبيل المثال، رسالة رئيس
اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد
السوفييتي ميخائيل كالينين الموجهة
بتاريخ ١٠ مايو عام ١٩٢٧ إلى ملك
الحجاز ونجد والأراضي الملحقة ابن
سعود :

صاحب الجلالة !

استلمت رسالتكم العزيزة التي كان
من الضروري أن يسلمها لي ابنكم فيصل
الراغب في زيارة بلادنا . وأؤيد تماماً
تمنيات جلالكم فيما يختص بتعزيز
الصداقة والمحبة بين شعب الاتحاد
السوفييتي والشعب العربي . وآمل في
أن تكون لي في المستقبل القريب إمكانية
مقابلة ابنكم ووالي الحجاز الأمير فيصل
في بلادنا حيث أريد أن أنقل عن طريقه

أبناء الطائفة الإسلامية في بلادهم . ففي
أكتوبر عام ١٩٢٨ حل محل كريم
حكيموف "نظير تيوريا قولوف" وهو من
مواليد ١٨٩٢ من سكان قوقاند^(٢٥) وابن
تاجر في تلك المدينة . وتخرج
تيورياقولوف من المدرسة التجارية التي
أسسها الروس في مدينته في عام ١٩١٣
ومن ثم تعلم في كلية موسكو للتجارة
حيث انضم هناك إلى صفوف حزب
الاشتراكيين الثوريين القريب إلى
البلاشفة من حيث إيديولوجيتهم . وفي
عام ١٩١٨ عاد إلى قوقاند وانتسب إلى
الحزب الشيوعي هناك وأصبح شخصية
حزبية وحكومية بارزة في جمهورية
تركستان السوفييتية وحارب هناك ضد
مجاهدين مسلمين مناضلين للسلطة
السوفييتية . وقبل تعيينه لمنصب الوكيل
والقنصل العام في الحجاز كان سكرتيراً
(أميناً) للجنة المركزية لفرع الحزب
الشيوعي في تركستان^(٢٦) .

بتاريخ ٣ أكتوبر عام ١٩٢٨ قدم
وكيل الاتحاد السوفييتي وقنصله العام
في الحجاز ونجد والأراضي الملحقة نظير
ابن تيورياقولوف أوراق اعتماده لوالي
الملك في الحجاز الأمير فيصل . ووقع
على أوراق الاعتماد تلك رئيس اللجنة

مرة أخرى لجلالتكم وللشعب العربي شعور الصداقة والتعاطف مع طموحات الشعب العربي في الوحدة القومية والتقدم الاقتصادي الذي تكنه له شعوب الاتحاد السوفييتي وأرجو لجلالتكم بأن تتقبلوا تحياتي وأجمل تمنياتي^(٢٨) لم يستطع الأمير فيصل آنذاك أن يزور الاتحاد السوفييتي لأنه أصيب بالمرض في الطريق وأجبر على أن يقطع زيارته إلى الخارج .

واهتم الاتحاد السوفييتي بتوسيع صلات ابن سعود الخارجية وبحصوله على الاعتراف من قبل أكبر عدد ممكن من دول العالم . لذلك بذل المسئولون السوفييت جهودهم بهذا الاتجاه . وتحتوي رسالة نائب مفوض الشعب للشئون الخارجية السوفييتي ليف كراخان إلى مندوب الاتحاد السوفييتي المفوض في ألمانيا "نيقولاي كريستنسكي" تصوراً سوفييتياً للأوضاع الدولية المحيطة بابن سعود ودولته في تلك الفترة . وتاريخ الرسالة ٢ فبراير ١٩٢٩ وتقول على وجه الخصوص :

" . . . يصطدم الحجاز بصعوبات جدية نتيجة لضيق دائرة الدول المعترفة به . ويؤدي ذلك إلى أن الخصوم

المباشرين للحجاز دون رقابة عليهم ودون خوف يناهضون جميع أعراف القانون الدولي . وهذا التصرف للبريطانيين أصبح ممكناً بسبب أن الحجاز يملك مع بريطانيا فقط وكل احتجاج من قبل الحجازيين يفشل دائماً تقريباً . إنه من السهل جداً انتهاج سياسة العنف تجاه هذه الدولة التي لا تتمتع إلا باعتراف قانوني دولي ضيق جداً . وإلى جانب ذلك فاشتداد التناقضات بين بريطانيا وأمريكا يفتح أيضاً آفاقاً للإعلان للعالم كله عما يقوم به الإنجليز في الجزيرة العربية^(٢٩) .

وتكمن أهمية هذه الوثيقة ليس فقط في عدائها الواضح لبريطانيا بل وكذلك في الاهتمام الصادق للاتحاد السوفييتي بتقوية أوضاع الحجاز الدولية . ويرجع فضل اعتراف ألمانيا بالحجاز إلى قادة الإدارة السياسية الخارجية السوفييتية . وتدل على ذلك رسالة كراخان الأخرى إلى كريستنسكي التي أرسلت بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٩ : " لا نستطيع أن نلزم أنفسنا بتقديم المساعدة الفورية والنشطة للألمان في الحجاز لأن الأوضاع هناك الآن معقدة للغاية أما ابن سعود فيهتم بنزاعات الحدود . ولكننا نستطيع أن

نساعد الألمان بالنصائح والمعلومات . إننا نهتم باعتراف ألمانيا بالحجاز" (٣٠) .

وإلى جانب ذلك رأى الاتحاد السوفييتي إن من واجبه انتهاج السياسة الرامية إلى التقارب بين بلدان الشرق لأن هذا التقارب في رأيه يعزز المعسكر المعادي للإمبريالية بوصفه سندا للسياسة الخارجية السوفييتية المناهضة للدول الغربية ، لذلك رحبت الدولة السوفييتية باعتراف بلاد الفرس بالحجاز . وبهذه المناسبة وجه وكيل وقنصل عام الاتحاد السوفييتي نظير تيورياقولوف بتاريخ ١٦ أغسطس عام ١٩٢٩ الرسالة التالية إلى الملك ابن سعود : "يشرفني بأن أقدم باسم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية إلى جلالتكم أصدق التهاني بمناسبة إقامة علاقات الصداقة وتقوية عرى الصداقة بين حكومة جلالتكم وحكومة جلالة شاه بلاد الفرس كنتيجة لرغبة الحكومتين في التقارب مما يستجيب مع رغبات الحكومة السوفييتية أيضاً . واسمحوا لي أن أعبر من صميم قلبي عن تمنياتي في أن تخدم

هذه الصداقة قضية النهضة والرفاهية لحكومتكما" (٣١) .

وبنفس المناسبة وجه نائب مفوض الشعب للشئون الخارجية كراخان برقية إلى تيورياقولوف تقول : "بمناسبة إعلان الحكومة الفارسية عن اعتراف بلاد الفرس بالحجاز أنقل باسم حكومة الاتحاد السوفييتي تهانينا إلى حكومة الحجاز وملك الحجاز ونجد والأراضي الملحقة ابن سعود . وأؤكد له على أننا كنا دائماً نؤيد التقارب بين البلدان الشرقية بما فيها الحجاز وذلك من أجل تقوية وضعها" (٣٢) .

إن الحكومة السوفييتية عندما اهتمت بتعزيز مواقفها في الحجاز كانت في مناسبات عديدة تطرح مسألة رفع مستوى تمثيلها في الحجاز، من جهة، ومن جهة أخرى مسألة عقد المعاهدة الرسمية معه . وباشر بالمسألتين المذكورتين وكيل وقنصل عام الاتحاد السوفييتي كريم حكيموف في مايو عام ١٩٢٨ . ويبرهن على ذلك نص البرقية التي أرسلها إلى مفوضية الشعب بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٨ . وتقول البرقية : طرحت أمام ابن سعود مسألتين المعاهدة والمستوى . وطلب مني بإلحاح بأن أنقل

لكم بأنه يعتبر علاقته معنا صداقة حقيقية . فالمعاهدة برأيه لن تكون إلا عاملاً شكلياً لا يدخل تعديلات على العلاقات القائمة بل قد تؤدي إلى تدهور وضعه . والسبب نفسه لا يستطيع في هذه اللحظة أن يوافق على رفع المستوى .

وفي ختام المقابلة المطولة صرحت لابن سعود بأنني سأنقل جوابه إليكم، ولكن هذا الجواب لن يرضيكم وسأعود إلى إثارة المسألتين المذكورتين خلال اللقاءات القادمة معه^(٣٣) .

ولكن عدم رضى الحكومة السوفيتية عن وضع الاتحاد السوفيتي في الحجاز يتبين فيما بعد . فقد أصر المندوبان السوفييتيان على ضرورة استئناف المباحثات الهادفة إلى التوقيع على المعاهدة بين البلدين . ومع ذلك فالمسألة لم تكن بسيطة . وفي نهاية المطاف وافق ابن سعود على بداية المباحثات . ويدل على ذلك تسجيل الحديث بين وكيل وقنصل عام الاتحاد السوفيتي في الحجاز ونجد والأراضي المحلقة نظير تيورياقولوف والملك ابن سعود . ومن المفترض أن هذا الحديث دار حوالي ٢٥ يونيو عام ١٩٢٩ :

"قدمت للملك تساؤلاتنا بخصوص المباحثات ورفع المستوى والتبادل التجاري . وأجاب الملك بأنه لم ولن ينسأبداً بأن الاتحاد السوفيتي كان أول دولة اعترفت بدولته . إنه كان دائماً ولا يزال يقدر بدرجة كبيرة علاقاته مع الاتحاد السوفيتي وصداقة الحكومة السوفيتية له . وقد عبر عن استعداده لاستئناف المباحثات لمناقشة كل هذه المسائل ولعقد المعاهدتين السياسية والتجارية"^(٣٤) .

من المفترض إن ابن سعود أصبح يعي تدريجياً بأن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يكون دولة له أن يعتمد عليها بسبب الفوارق الشاسعة بين الأسس العقائدية لكلا البلدين . وكان منطق تطور الأحداث يدفعه نحو التقارب مع الغرب ولكن واقع اعتراف الاتحاد السوفيتي به قبل غيره من الدول جعله يوافق مبدئياً على استمرار المباحثات لرفع مستوى التبادل التجاري .

وبتاريخ ٢٥ يونيو عام ١٩٢٩ بعث نظير تيورياقولوف برقية إلى مفوضية الشعب للشئون الخارجية، كتب فيها : "وافق الملك ابن سعود على أن يكتب رسالة تؤكد على استعداده للقيام

بالمباحثات . واعتبر أنه من المفيد أن نصح بأن المباحثات سوف تنطلق من مبدأ المساواة بين الجانبين والانتفاع من مصالحهما المشتركة . إن ابن سعود لا يعارض فكرة إدخال بند حول المعاهدة التجارية في نص المعاهدة السياسية وهو سيغادرنا بعد أربعة أيام . وسيواصل المباحثات وزير الخارجية" (٣٥).

ابتدأت المباحثات السوفيتية الحجازية في ١٥ سبتمبر عام ١٩٢٩ . واستطاع الجانبان قبل ديسمبر ١٩٢٩ أن يتفقا على عدد من أهم مواد المعاهدة السياسية . وكتب نظير تيوريانقولوف : " تقترب مباحثاتنا عملياً من نهايتها . ولم نحل بعد طائفة صغيرة من المسائل (أوقاف وجنسية)" (٣٦)، ولكن في بداية ١٩٣٠ وبسبب مغادرة الملك ابن سعود ووزير الخارجية الحجازي فؤاد حمزة مكة انقطعت المباحثات ولم تستأنف إلا في يونيو ١٩٣٠ .

يمكن الافتراض بأن المباحثات مع الحجاز كانت صعبة بالنسبة للجانب السوفيتي . ولكن الإدارة السياسية الخارجية السوفيتية بذلت جهوداً إضافية لتعزيز الصلات مع هذه البلاد . وتدل وثائق مفوضية الشعب للشئون

الخارجية على أن الحكومة السوفيتية جاهدت في سبيل تطوير العلاقات مع الحجاز آملة في تعزيز مواقفها في الجزيرة العربية وكذلك في العالم العربي عموماً . ويبرهن على ذلك قرار حكومة الاتحاد السوفيتي بشأن إعادة تنظيم وكالتها الدبلوماسية في جدة إلى بعثة دبلوماسية . وهذا ما تؤكد عليه مذكرة الوكيل والقنصل العام في الحجاز ونجد والأراضي الملحقة الموجهة بتاريخ ١ يناير عام ١٩٣٠ إلى وزير الخارجية الحجازي فؤاد حمزة :

"بمناسبة تصريح حكومتكم في ١٤ ديسمبر عام ١٩٢٩ يشرفني أن أصرح باسم حكومتي بما يلي : إن تصريح صاحب المعالي بخصوص موافقة جلالة ملك الحجاز ونجد والأراضي الملحقة على إعادة تنظيم الوكالة الدبلوماسية والقنصلية العامة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في جدة وتحويلهما إلى بعثة دبلوماسية استقبل بارتياح عميق . أضيف من جانبي بأن إنشاء البعثة الدبلوماسية يتناسب مع رغبات حكومتي ومسايعها حيث عبرت عن ذلك في أوقات سابقة . ويشرفني أن ، أحيطكم علماً ، يا صاحب المعالي ، بأننا نقوم الآن بإعادة تنظيم الوكالة

الدبلوماسية والقنصلية العامة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في جدة وتحويلها إلى بعثة دبلوماسية مما سيخدم قضية التعزيز الأعمق والتوسيع اللاحق لعلاقات الصداقة القائمة بين حكومتينا" (٣٧) .

وبتاريخ ٣ يناير وجهت مذكرة جوابية من وزارة الخارجية الحجازية تبلغ المندوب السوفياتي عن رغبة الحكومة الحجازية في تعيين مندوبيها السياسيين إلى البلدان التي لها علاقات مع الحجاز بما فيها الاتحاد السوفياتي (٣٨) .

ويتضح من هذه الوثائق تماماً بأن الجانب السوفياتي باشر بالمبادرات، فقد رأى مصلحته في توسيع الصلات مع الحجاز . وتجلت تمنيات الحكومة السوفياتية في الخطاب الذي ألقاه المندوب المفوض السوفياتي في الحجاز ونجد والأراضي المحقة نظير تيورياقولوف لدى تسليمه لأوراق الاعتماد لوالي ملك الحجاز ونجد والأراضي المحقة الأمير فيصل بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٣٠ :

"يا صاحب المعالي !

شرفتني اللجنة التنفيذية المركزية وكلفتني بهذه الرسالة المسئولة أن أكون وزيراً مفوضاً فوق العادة لدى جلالة ملك الحجاز ونجد والأراضي المحقة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل بن سعود .

إن الغاية من تعييني تتلخص في تمتين وتقوية علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا .

وسوف أبذل قصارى قواي لتحقيق هذه الغاية وذلك باعتمادي على التعاطف العالي والموقف اللطيف الذي عبر عنهما لي صاحب الجلالة وكذلك أنتم يا صاحب المعالي والشخصيات الرسمية لهذه البلاد منذ قدومي إليها . يملؤني الأمل بأنني سأتمتع بنفس التعاطف ونفس الموقف في نشاطي الجديد .

أرجوكم، يا صاحب المعالي، بأن توافقوا على أن تنتقلوا لصاحب الجلالة عواطفني وأجمل تمنياتي لجلالته وأفراد العائلة الملكية ولبلادكم .

أرجوكم، يا صاحب المعالي، أن تنتقلوا إلى صاحب الجلالة ولشعبه النبيل أصدق التمنيات من رئيس اللجنة

التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية .

اسمحوا لي ، يا صاحب المعالي ، بأن
أقدم إليكم أوراق اعتمادتي التي عُيِّنت
بموجبها برسالة جديدة وأرجو ، يا
صاحب المعالي ، بأن تتقبلوا احتراماتي
العميقة لكم" (٣٩) .

يمكن الافتراض بأن نظير
تيورياقولوف مثل زميله كريم حكيموف
استطاع أن يقيم صلات شخصية جيدة
مع شخصيات الحجاز الرسمية مما
ساعده على أداء وظائفه الدبلوماسية في
تلك البلاد . ويمكن اعتبار رفع مستوى
التمثيل الدبلوماسي السوفييتي عملاً
يرجع الفضل الشخصي فيه إلى نظير
تيورياقولوف أيضاً . فتيرياقولوف كان
قادراً على تنفيذ مهامه نتيجة للموقف
المتعاطف تجاهه من قِبَل الملك ابن سعود
ومن يحيطون به .

ولكن مسألة عقد المعاهدتين
السياسية والتجارية بقيت مفتوحة .
فالجانب الحجازي استمر في رفضه
التوقيع على الوثيقتين . ويصبح تبرير
هذا الرفض واضحاً من تسجيل المقابلة
بين المندوب المفوض السوفييتي في
الحجاز ونجد والأراضي الملحقة نظير

تيورياقولوف وملك الحجاز ونجد
والأراضي الملحقة ابن سعود . ودارت
هذه المقابلة بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٣١ .
وهذا هو نصها :

" وصل الملك إلى جدة . وآخذاً
بعين الاعتبار لمغادرته القريبة إلى
الرياض قررت مقابلته بخصوص المسائل
التي تهمننا . وقال فؤاد حمزة لي بأنه لا
يريد الحضور لكي يترك لي حرية النشاط
. وجلس معنا قليلاً ومن ثم انصرف .

أثرت أمام الملك مسائلنا الرئيسية :
حول المعاهدة التجارية السياسية وحول
إلغاء الحظر للتجارة مع الاتحاد
السوفييتي . كان جواب الملك دبلوماسياً
وصرح بأن العلاقات القائمة بين الاتحاد
السوفييتي والحجاز في أوج الصداقة
وبالتالي لا تحتاج إلى صياغتها في معاهدة
خاصة . إنه يفهم تماماً ويقدر جداً
صداقة الاتحاد السوفييتي . إن هذه
الصداقة قيِّمة له بشكل خاص لأنها لا
تسعى إلى تحقيق أطماع ما . وقال إنني
أعتقد بأنه إذا حان وقت الأزمة الصعبة
فالاتحاد السوفييتي سيكون صديقاً لنا .
أما فيما يتعلق بالمعاهدة التجارية فإنها
سابقة للأوان . فالحجاز لآن لم يعقد

معاهدة تجارية مع أي طرف كان، ولهذا السبب هناك صعوبات . فكل المسائل التي تهم الجانبين سنجد لها حتماً حلاً إيجابياً، ولكن لابد من الانتظار والصبر بعض الوقت .

أجبت به بأن المباحثات بشأن هذه المسائل بدأتها مع حكومته بموافقة تلك الحكومة . وإذا كنا نثير هذه المسائل فإنما يدفعنا إلى ذلك مصالح بلادنا . فتعزيز علاقات الصداقة بين بلدينا وكذلك تقوية وضع الحجاز الدولي هما عاملان لا يمكن تجاهلهما لا من جانب الأعداء ولا من جانب الأصدقاء . وأثيرت خلال المباحثات مسألة التعويضات .

إنني أعتقد بأن هذه المسألة وكذلك غيرها من مسائل العلاقات السوفيتية الحجازية من السهل حلها بواسطة التقارب والتعاون المبني على الصداقة . وإن كنت أثير أمامه هذه المسائل فإنما يدفعني إلى هذا اعتقادي الصلب بأن هذا التعاون سيفيد الحجاز فائدة كبيرة، فائدة في تعزيز اقتصاد هذه البلاد وسياستها . وليس من الضروري أن

نتكلم حول أفضليات صداقتنا بالنسبة له لأن سياستنا تجاه الحجاز خالية تماماً من مساع سياسية مضرّة له" (٤٠).

ويلفت النظر واقع الجانب السوفييتي آنذاك إذ اهتم بالدرجة الأولى ليس بمسألة العلاقات السياسية مع الحجاز بل بالعلاقات التجارية مع هذه البلاد . ويمكن تفسير هذا الواقع بأن السياسة السوفيتية قبل ذلك الوقت كانت تتجه ضد تنامي مواقف بريطانيا العظمى في المنطقة . ولكن انهيار حزب المحافظين في انتخابات عام ١٩٢٩ حال دون استمرار السياسة البريطانية المناهضة للسوفييت . وسار الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى في ظل الحكومة العمالية في طريق تطوير الصلات الاقتصادية الثنائية وتوقفا عن الاتهامات المتبادلة بينهما الأمر الذي أثر في طبيعة سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الحجاز . كما يجب الإشارة إلى أنه في بداية الثلاثينات تعرض الاتحاد السوفييتي للصعوبات الاقتصادية الداخلية الملموسة وحاول توسيع صلاته الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي بما فيه الحجاز .

الرامية إلى تطوير التجارة بين الاتحاد السوفييتي والحجاز .

وتقدم رسالة ممثل الغرفة الموجهة إلى شعبة الشرق الأوسط لمفوضية الشعب للشئون الخارجية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٢٧ صورة عن طبيعة العمليات التجارية بين البلدين إذ تقول : "حسب المعلومات التي استلمناها، يجري بيع البضائع التي أرسلت إلى الحجاز بطريقة جيدة . وباعت شركة "روسوتورغ" ٤٢ طناً من السكر بسعر ١٩ جنيهاً استرلينياً و ١٠ شلنات للطن الواحد . وتعد نفس الشركة عملية بيع كمية السكر الباقية وغيرها من البضائع ومنها الأقمشة والدقيق ومنتجات النحاس والسليكات . وحسب المعلومات الواردة من هناك، يتمتع معرض نماذج البضائع السوفييتية الذي افتتح لدي القنصلية العامة بنجاح بين السكان المحليين" (٤٤) .

وإلى جانب البضائع المذكورة التي كانت تقليدية لتجارة روسيا القيصرية مع بلدان المنطقة كان الاتحاد السوفييتي يصدر إلى الحجاز المواد الخام والمواد نصف المصنعة، أي بالأساس المنتجات البترولية والخشب .

لقد وضع حجر الأساس للعلاقات التجارية بين البلدين في المرحلة القيصريّة . وبدأت روسيا قبل الحرب العالمية الأولى بتنظيم رحلات لسفنها المنتظمة التي نقلت الحجاج والبضائع . ومنذ عام ١٩٢٧ استؤنفت هذه الرحلات إلى الحجاز بعدما انقطعت في زمن الحرب والأحداث الثورية في روسيا . وكما كان الحال في السابق، استخدمت السفن لنقل الحجاج وكذلك البضائع . وفي عام ١٩٢٧ نظمت شركة "سوفتور غفلوت" (٤١) رحلتين لنقل البضائع في سفينتين لنقل الحجاج . أما الرحلة الثالثة لنقل البضائع فتمت على ظهر السفينة المؤجرة خصيصاً لهذا الغرض (٤٢) . وقامت بإجراء العمليات التجارية شركة "روسوتورغ" (٤٣) المساهمة المختلطة في منطقة الجزيرة العربية تحت إشراف الغرفة التجارية الروسية الشرقية .

وبدأت الغرفة التجارية الروسية الشرقية بإقامة صلاتها الأولى مع التجار المحليين منذ عام ١٩٢٥، أي بعد أن أقيمت العلاقات مع ابن سعود واستلمت هذه الغرفة مجموعة من المقترحات من هؤلاء التجار ووضعت على أساسها جملة من الإجراءات

وبموجب إحصائيات التجارة السوفييتية مع الحجاز لسنة ١٩٣٠ كان الجانب السوفييتي يصدر إلى هناك المواد الخام والمواد النصف مصنعة بكمية بلغت ٧٥٠ طناً ثمنها ٢٣ ألف روبل وكذلك يصدر المنتجات الغذائية بكمية ١٤٩ طناً ثمنها ١٦ ألف روبل^(٤٥).

وعلى العموم، فالتبادل التجاري بين البلدين كان ضئيلاً جداً. ولم يكن في إمكان الحجاز تلبية احتياجات الاتحاد السوفييتي الذي كان آنذاك يجتاز مرحلة إعادة بناء اقتصاده المدمر في سنوات الحرب الأهلية. كما لم يكن في إمكان الاتحاد السوفييتي أن يصبح أحد الشركاء الأساسيين للحجاز بسبب المستوى الضعيف لتطور اقتصاده الوطني. يضاف إلى ذلك أن المواقع القوية تقليدياً للشركات التجارية البريطانية في الحجاز كانت أكبر من منافسة المنظمات التجارية السوفييتية الضعيفة والمعدومة الخبرة. ولكن المندوبين السوفييت الرسميين أصروا على وجود التمييز تجاه البضائع السوفييتية وطلبوا بإلحاح عقد المعاهدة التجارية بمناسبة الزيارة الرسمية الأولى لوفد الحجاز الحكومي وعلى رأسه

الأمير فيصل في الفترة ما بين ٢٩ مايو و٧ يونيو عام ١٩٣٢.

وأثناء تبادل الآراء حول قضية التطوير اللاحق للعلاقات السوفييتية الحجازية، عبر الجانب السوفييتي عن رغبته في تعزيز هذه العلاقات وتوسيعها عن طريق عقد معاهدة الصداقة والمعاهدة التجارية. ولكن وكما صرح الأمير فيصل لم يكن الوفد مفوضاً بالتوقيع على هاتين المعاهدتين^(٤٦) اعتبر الجانب السوفييتي هذه الزيارة تأكيداً على وجود علاقات الصداقة بين البلدين وتمنى تطويرها فيما بعد ويؤكد ذلك، على سبيل المثال، الخطاب الذي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفييتي ميخائيل كالينين في مائدة الإفطار التي أقيمت على شرف رئيس الوفد الحكومي للحجاز ونجد والأراضي الملحقة الأمير فيصل والوفد المرافق له بتاريخ ٢٩ مايو عام ١٩٣٢. وهاهو نص الخطاب: يا سعادة الوالي ووزير الخارجية!

يسرني أن أرحب بقدمكم إلى الاتحاد السوفييتي باعتباركم مندوباً عالياً للدولة الصديقة لنا، دولة الحجاز ونجد والأراضي الملحقة وأن أحيي في

زيارتكم للاتحاد السوفييتي ستساهم
بقسط كبير في التعزيز اللاحق لهذه
الصداقة .

أرجوكم بأن تنقلوا أعز تمنياتي
بالصحة والعافية لجلالة الملك عبد
العزیز بن عبد الرحمن الفيصل ابن
سعود . إنني أرحب بحرارة بشخصكم
ممثلاً عالياً للدولة الصديقة لنا وقائداً
لسياستها الخارجية .

إنني أتمنى بحرارة وبصدق ازدهاراً
للشعب العربي وتطوراً وتعزيراً للاحقين
لعلاقات الصداقة بين شعبينا" (٤٧) .

ولكن آمال القيادة السوفييتية لم
تتحقق . فزيارة الأمير فيصل للاتحاد
السوفييتي لم تصبح عاملاً مساعداً على
التطوير اللاحق للعلاقات بين البلدين .
فإن الاتحاد السوفييتي سعى إلى امتلاك
قاعدة متينة لتقوية الصلات بين البلدين
بتوقيع معاهدة الصداقة وكذلك المعاهدة
التجارية . أما حكومة ابن سعود من
جهتها فقد اهتمت بعقد الاتفاق الثنائي
بشأن تقديم القروض الصناعية لها .
وكان الجانب السوفييتي مستعداً بأن
يقدم تنازلات . ويدل على ذلك نص
برقية نائب مفوض الشعب للشؤون
الخارجية كارخان إلى الوزير المفوض

شخصكم قائد هذه الدولة الملك عبد
العزیز بن عبد الرحمن الفيصل ابن
سعود .

لقد اتصفت العلاقات بين بلدينا
خلال السنوات الأخيرة بالصداقة
الصادقة تماماً . كما أن زيارتكم للاتحاد
السوفييتي هي بلا شك إحدى الظواهر
السعيدة لتلك الصداقة التي تربط بين
بلدينا .

إنني وبرضى كبير أرحب بكم في
عاصمة الاتحاد السوفييتي وذلك لأنكم
تمثلون حكومة الشعب العربي الذي
استطاع بعد الحرب العالمية ويفضل
سياسة قادته الشجاعة والبعيدة النظر
أن ينال ويقوي استقلاله الكامل الذي
يعتبر مقدمة ضرورية لتطور بلاده
الاقتصادي والثقافي .

وتعتبر حكومة الاتحاد السوفييتي
عن الإعجاب بالتطور الناجح لسياسة
الحكومة التي تمثلونها والتي تهدف إلى
حماية الوجود المستقل للشعب العربي
وتمتين رفاهيته الاقتصادية والثقافية .

أعبر عن ثقتي بأن الصداقة بين
دولتينا تستجيب بدرجة مطلقة مع
مصالح شعبينا وخيرهما المتبادل . إن

ولم ترغب حكومة ابن سعود في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي وتبين ذلك بشكل أوضح عندما سُميت الدولة التي أسسها ابن سعود بالملكة العربية السعودية .

٣ - انهيار العلاقات السوفييتية السعودية وأسبابه

لقد كانت مسألة التعاون التجاري تحتل مركز الصدارة في سياسة الاتحاد السوفييتي في تلك المرحلة . فقد كان يصر على ضرورة عقد المعاهدة التي كانت ستنص تشريعاً على أن المنظمات التجارية السوفييتية تتمتع بشروط النشاط المتساوية مع غيرها من الشركات التجارية الأجنبية العاملة في الحجاز . ولو عقدت هذه المعاهدة لكانت دليلاً على رغبة الجانبين الموقعين عليها في تطوير الصلات فيما بينهما . ولكن الظروف المناسبة لذلك انعدمت آنذاك . صحيح ، أن الشخصيات الرسمية السعودية لم ترفض تطوير الصلات ، ولكنها لم تستطع تلبية مطالب الجانب السوفييتي بشأن عقد معاهدين سياسية

للاتحاد السوفييتي في الحجاز نظير تيورياقولوف المؤرخة في ١٥ يونيو ١٩٣٢ : "قل بوضوح لهم بأننا نعتبر المعاهدين السياسية والتجارية مفيدتين لنا وكذلك للحجاز . إننا نأخذ بعين الاعتبار استعداد الحجاز لعقد معاهدة الصداقة وموافقته على التوقيع عليها . إننا لا نصر على عقد المعاهدة التجارية إذا اعتبرها الحجاز غير ضرورية . أما فيما يتعلق بالقروض فإننا من جانبنا لا نعارض استمرار الصفقات على قاعدة القروض السلعية القصيرة الأجل التي ستقوم بها "سيوز نفط إكسبورت" (٤٨) أو غيرها من مؤسساتنا الاقتصادية إذا رأت هذه الأخيرة شروط الصفقات ملائمة تجارياً بالنسبة لها" (٤٩) .

وبتاريخ ١١ أغسطس عام ١٩٣٢ أرسل تيورياقولوف برقية إلى مفوضية الشعب للشئون الخارجية قال فيها بأن ابن سعود صرح له بأنه موافق على التوقيع على معاهدة الصداقة وكذلك المعاهدة التجارية وبأنه أصدر تعليماته بخصوص هذه الخطوة لحكومته لكي تبدأ بالمباحثات الضرورية .

ولكن بعد فترة قصيرة تنازلت الحكومة الحجازية عن التزاماتها (٥٠) .

وتجارية . فلم يكن ذلك ليستجيب مع مصالح دولتها .

في ذلك الحين كان يجب على الجانبين السوفييتي والسعودي أن يقيما بتسوية ديون العربية السعودية على المنتجات البترولية التي زودها بها الاتحاد السوفييتي . وتطرق الوزير المفوض السوفييتي في العربية السعودية نظير تيورياقولوف إلى هذا الموضوع في برقية بعث بها إلى مفوضية الشعب للشئون الخارجية بتاريخ ٧ يونيو ١٩٣٣ إذ قال فيها "لقد صرح الملك بأن التجارة السوفييتية تتمتع بالمساواة مع تجارة غيرها من البلدان . وأبدى الملك استعدادة لعقد المعاهدتين للصدقة وللتجارة . إنه يقبل مبدئياً الاقتراح السوفييتي بشأن الوضع القانوني للتجارة السوفييتية مع أنه يقترح تسجيل هذا الوضع في المعاهدة التجارية .

ويعبر الملك عن شكره للحكومة السوفييتية ويرجو تسوية ديونه مقابل المنتجات البترولية :

أ - الاتفاق بهذا الخصوص سيضمنه الملك نفسه ؛

ب - ستغطي الحكومة ثلث الديون خلال يناير - مارس ١٩٣٤ وكذلك الثلثين المتبقين في بداية عام ١٩٣٥ ؛

ج - سيتم تسديد الديون على أساس سعر الذهب ، خلال مدة سريان الاتفاق ويتحدد السعر المضمون للدولار مقابل الجنيه الإسترليني الذهبي . وسيحمل الملك نفسه ٥٠٪ من الخسائر الناتجة عن انخفاض سعر الدولار . سأواصل المباحثات ، ولكن الملك لن يستطيع أن يقوم بتنازلات أكبر . أرسلوا جواباً سريعاً ، كي أستطيع أن أرتب هذه المسألة قبل مغادرة الملك" (٥١) .

مع ذلك ، فمسألة الديون لم تسو بشكل نهائي إلا بعد مرور سنتين ، أي في إبريل عام ١٩٣٥ عندما توصل الجانبان إلى الاتفاق بهذا الشأن .

وفيما يلي الاتفاق المعقود بين شركة "فوستوكفوستورغ" (٥٢) ووزارة المالية للعربية السعودية بتاريخ ٢٥ إبريل عام ١٩٣٥ :

" إن الموقعين أدناه صاحب السعادة سليمان وزير المالية للحكومة العربية السعودية (الجانب الأول) وصاحب السعادة تيورياقولوف الوزير

الديون ابتداء من المواعيد المتفق عليها
للتسديد .

المادة الثالثة

لذلك فمع التعويض ستقدر ديون
الجانب الأول للجانب الثاني في نهاية
مارس ١٩٧٥ بمبلغ ١٧٢,٨١٢ دولاراً
أمريكياً و ١٥ سنتاً .

المادة الرابعة

يوافق الجانب الأول لدى التوقيع
على هذا الاتفاق بأن يدفع للجانب
الثاني نقداً المبلغ الذي يقدر بـ ١٧,٨٢١
دولاراً أمريكياً و ٢٠ سنتاً وهو يساوي
١٠٪ من جملة الديون المشار إليها في
المادة الثالثة .

وبعد استقطاع هذا المبلغ تصبح
ديون الجانب الأول للجانب الثاني
١٥٥,٥٣٠,٩٥ دولاراً أمريكياً ورقياً .

المادة الخامسة

يوافق الجانب الأول على أن يزود
الجانب الثاني إذا طلب ذلك،
بالكمبيالات الجمركية إلى أن تسدد
ديونها مع تغطية ٥٠٪ من جملة
الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع
المصدرة على اسم الجانب الأول .

المفوض لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفييتية والممثل للشركة التجارية
السوفييتية المسماة [فوستوكفوستورغ]
(الجانب الثاني) بعد مناقشتها لديون
الجانب الأول للجانب الثاني المقدرة بـ
١٥٠,٠٨١ دولاراً أمريكياً و ٦٠ سنتاً
مقابل التوريدات الثلاثة للبنزين
والمازوت التي سلمت له بموجب الاتفاق
المعقود بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٠،
استنتجا بأن الديون المذكورة لم تسدد
من قبل الجانب الأول نتيجة لظروفه
الصعبة في فترة استلام المنتجات . واتفق
الجانبان المنطلقان من مصالحهما
المشتركة على ما يلي :

المادة الأولى

يحسب الجانب الثاني ديون
الجانب الأول بأوراق الدولار النقدية
ومبلغها ١٥٠,٠٨١ دولاراً أمريكياً و ٦٠
سنتاً .

المادة الثانية

يوافق الجانب الأول على تعويض
خسائر الجانب الثاني الناجمة عن
انخفاض سعر الدولار وذلك عن طريق
إضافة ٥٪ كفايدة سنوية إلى مجموعة

وستحسب قيمة هذه الكمبيالات لدى تسديد الديون دون أن تؤخذ في حالة بيعها الفائدة منها . وفي حالة عدم بيع جزء من هذه الكمبيالات يحق للجانب الثاني أن يعيدها إلى الجانب الأول . وبعد ذلك ، ستضاف قيمتها إلى مبلغ الدين الأساسي ومنذ لحظة إعادتها ستؤخذ منها الفائدة (٥٪) . ويوافق الجانب الأول على أن يدفع للجانب الثاني ٥٪ كفاائدة سنوية للديون غير المغطاة ابتداءً من إبريل عام ١٩٣٥ وإلى أن يتم سدادها بالكامل .

المادة السادسة

يعترف الجانب الأول بحق الجانب الثاني في المساواة الكاملة بينه وبين مقرضيه الأساسيين . فإذا كانت الحكومة خلال هذه السنة ، أو في المستقبل تدفع لهم أية مبالغ محسوبة بثمان ديونها لهم ، فالجانب الثاني يمتلك الحق في أن يطلب منها موقفاً مماثلاً تجاهه . وفي حالة إذا لم تسدد الديون خلال السنة الحالية بواسطة بيع الكمبيالات فيحق للجانب الثاني أن يطلب في السنة القادمة من الجانب الأول بأن يستمر في تزويده بالكمبيالات

على أساس المادة الخامسة من هذا الاتفاق .

حُرر هذا الاتفاق من نسختين ، وسلمت نسخة واحدة منه لكل من الجانبين .

مكة ، ٢١ محرم ١٣٥٤هـ - ٢٥ إبريل ١٩٣٥ م " (٥٣) .

وكانت الحكومة السعودية تسدد ديونها للمنظمة التجارية السوفيتية عن طريق بنك مصر الوطني .

وكان هذا الاتفاق هو الوحيد من نوعه الذي عقد بين الاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية .

في الواقع ، ومنذ بداية الثلاثينات كانت العلاقات بين البلدين تتجه نحو الاضمحلال بالرغم من أنها قطعت رسمياً في عام ١٩٣٧ ، وحاولت السلطات السوفيتية إحياءها . هكذا ، استلم الوزير المفوض للاتحاد السوفيتي في المملكة العربية السعودية نظير تيورياقولوف في ٩ يونيو عام ١٩٣٥ برقية المفوضية الشعبية للشؤون الخارجية أشارت إلى مايلي :

" على ضوء المناقشة لمسألة علاقاتنا مع البلدان العربية نرجو إعداد تقرير مفصل مستعجل . نرجو التوقف بشكل

خاص لدى تحليل علاقاتنا الاقتصادية مع العربية السعودية وآفاق تطورها المستقبلية . كما نرجو تقديم مقترحات واقعية ملموسة حول الاتجاه المرغوب فيه حول تنامي علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع تلك البلاد^(٥٤) .

وإلى جانب ذلك، ومن أجل دفع العلاقات بين البلدين إلى الأمام عين كريم حكيموف من جديد في أواخر عام ١٩٣٥ لمنصب الوزير المفوض للاتحاد السوفييتي في المملكة العربية السعودية . ومن المعروف أنه ساهم مساهمة شخصية يستحيل إنكارها في إقامة العلاقات بين البلدين . ولكن الآمال المرتبطة بإمكانية الاستفادة من صلات حكيموف بآاء بالفشل .

وزادت في فترة الثلاثينيات اتجاهات العنف والعسف شدة في سياسة النظام السوفييتي الداخلية، وابتدأت حملات الاضطهاد العريضة ضد الشخصيات الإسلامية الدينية بما فيها المفتي رضي الدين فخر الدينوف الذي كانت إدارته الدينية توشك على الإغلاق . كما أغلقت في البلاد أغلبية المساجد المتواجدة فيها، وأوقف الحج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة . ولا

يمكن الشك في أن هذه الوقائع كانت معروفة للحكومة السعودية التي كان عدم ثقتها في الطبيعة الإلحادية للنظام السوفييتي تتبلور أكثر فأكثر، الأمر الذي أدى لوقف جميع الصلات بين البلدين وأخيراً إلى إغلاق ممثلتيهما الدبلوماسيتين في كل من جدة وموسكو، أما كريم حكيموف ونظير تيورياقولوف فاتهما بالميول الإسلامية الجامعة في عام ١٩٣٧ واعتبرا من أعداء الشعب وأعدما .

مع ذلك لا يمكننا أن نشطب تجربة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والمملكة العربية السعودية من تاريخ هذين البلدين واعتبارها غير مفيدة لهما، ففي مرحلة قيام الدولة السعودية كانت بحاجة ملحة إلى تأييدها من قبل الاتحاد السوفييتي وذلك من أجل تعزيز وضعها الدولي . لكن الجانب السوفييتي كان بحاجة إلى العلاقات مع المملكة العربية السعودية ولأسباب مماثلة

الدكتورة هيلينا ملكوميان

جامعة موسكو للدولة
معهد بلدان آسيا وإفريقيا

الهوامش

- ١ - في القاموس السياسي السوفييتي في فترة العشرينات والثلاثينات "وزير الخارجية" وكذلك مفوضية الشعب للشئون الخارجية - "وزارة الخارجية"
- ٢ - الوثيقة ٨٦ . وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية . موسكو، ١٩٦٢، المجلد ٦، ص ١٦٩ - ١٧٠
[جميع الوثائق التي تعتمد عليها المؤلفة باللغة الروسية]
- ٣ - نفس المصدر، ص ١٧٠
- ٤ - الوثيقة ١١٥، وثائق السياسة الخارجية السوفييتية، وزارة الخارجية السوفييتية، موسكو، ١٩٦٣، المجلد ٧، ص ٢٣٥
- ٥ - نفس المصدر
- ٦ - نفس المصدر
- ٧ - وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية، موسكو، ١٩٦٣، المجلد ٧، الإضارة ٣٥، ص ٧٠٧
- ٨ - أوبا الآن عاصمة جمهورية شقرتستان في روسيا الاتحادية
- ٩ - مذكرات عن كريم حكيموف . أوبا، ١٩٨٢ ص ٦ - ٢٦
- ١٠ - المقصود بها هيئة الرئاسة لمجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي، أي رئاسة البرلمان
- ١١ - رئيس البرلمان السوفييتي في ذلك الحين
- ١٢ - الوثائق من أرشيف مفوضية الشعب للشئون الخارجية في : "الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية . ١٩١٧ - ١٩٦٠"، موسكو، ١٩٦١، ص ٦٠
- ١٣ - "نوفي فوستوك" (الشرق الجديد)، موسكو، ١٩٢٤، العدد ٦
- ١٤ - وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية، موسكو، ١٩٦٤، المجلد ٩، ص ٦٣٤

- ١٥ - نفس المصدر، ص ٦٧١
- ١٦ - مجموعة المعاهدات المعمول بها . العدد ١٤ موسكو، ١٩٢٨، ص ١٤
- ١٧ - نفس المصدر
- ١٨ - الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية . ١٩١٧ - ١٩٦٠، ص ٦٢ - ٦٣
- ١٩ - نفس المصدر
- ٢٠ - مذكرات عن حكيموف، ص ٣٨
- ٢١ - مجموعة المعاهدات المعمول بها، ص ١٥
- ٢٢ - الوثيقة ١٦١ . وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية . موسكو، ١٩٦٤، المجلد ٩، ص ٢٧٥
- ٢٣ - نفس المصدر، ص ٦٣٤
- ٢٤ - الوثيقة ١٣٠ . وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية . موسكو، ١٩٦٥، المجلد ١٠، ص ٢٢٤ - ٢٢٩
- ٢٥ - الآن مدينة في دولة أوزبكستان
- ٢٦ - في سبيل تركستان السوفييتية . طشقند، ١٩٦٣، ص ٥٩٠
- ٢٧ - الوثيقة ١٧٢ . وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية . موسكو، ١٩٦٦، المجلد ١١، ص ٣٢٢
- ٢٨ - الوثيقة ١١٧، وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية . موسكو، ١٩٦٥، المجلد ١٠، ص ١٩٥
- ٢٩ - الوثيقة ٣٣ . وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية . موسكو، ١٩٦٧، المجلد ١٢، ص ٦١ - ٦٢
- ٣٠ - الوثيقة ٤٧ . وثائق السياسة الخارجية السوفييتية . وزارة الخارجية السوفييتية . موسكو، ١٩٦٧، المجلد ١٢، ص ٨٢ - ٨٣
- ٣١ - نفس المصدر، الوثيقة ٢٥٦، ص ٤٦٤
- ٣٢ - نفس المصدر، الوثيقة ٢٥٤، ص ٤٦٣

- ٣٣ - الوثيقة ١٧٢ . وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية .
موسكو ، ١٩٦٦ ، المجلد ١١ ، ص ٣٢٢
- ٣٤ - نفس المصدر . الوثيقة ١٩٩ ، ص ٣٦٣
- ٣٥ - نفس المصدر ، الوثيقة ٢٠٠ ، ص ٣٦٥
- ٣٦ - نفس المصدر ، ص ٧٥٧
- ٣٧ - الوثيقة ١ . وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية . موسكو ،
١٩٦٧ ، المجلد ١٣ ، ص ١٠
- ٣٨ - وثائق السياسة الخارجية السوفيتية ، المجلد ١١ ، ص ٦٩٣
- ٣٩ - الوثيقة ٧٢ . وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية .
موسكو ، ١٩٦٧ ، المجلد ١٣ ، ص ١٠٩
- ٤٠ - الوثيقة ١٨٦ . وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية .
موسكو ، ١٩٦٨ ، المجلد ١٤ ، ص ٣٧٩
- ٤١ - "سوفتور غفلوت" - "الأسطول التجاري السوفيتي"
- ٤٢ - وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية . موسكو ، ١٩٦٥ ،
المجلد ١٠ ، الملحق ١
- ٤٣ - "روسوتورغ" أي شركة التجارة الروسية
- ٤٤ - الوثيقة ١٦٧ . وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية .
موسكو ، ١٩٦٥ ، المجلد ١٠ ، ص ٣١٦
- ٤٥ - وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية . موسكو ، ١٩٦٨ ،
المجلد ١٤ ، ص ٧٥٥
- ٤٦ - وثائق السياسة الخارجية السوفيتية . وزارة الخارجية السوفيتية . موسكو ، المجلد
١٥ ، ص ٧٧٢
- ٤٧ - الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية . موسكو ، ١٩٦١ ، ص ٧٨ - ٨٠
- ٤٨ - أي "شركة تصدير النفط السوفيتية"

- ٤٩ - الوثيقة ٢٥٣ . وثائق السياسة الخارجية السوفياتية . وزارة الخارجية السوفياتية .
موسكو ، ١٩٦٨ ، المجلد ١٥ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧
- ٥٠ - نفس المصدر ، الملاحظة ، ص ٧٧٦
- ٥١ - الوثيقة ١٧٤ . وثائق السياسة الخارجية السوفياتية . وزارة الخارجية السوفياتية .
موسكو ، ١٩٧٠ ، المجلد ١٦ ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦
- ٥٢ - أي "شركة تجارة الدولة مع الشرق"
- ٥٣ - الوثيقة ١٩٦ . وثائق السياسة الخارجية السوفياتية . وزارة الخارجية السوفياتية .
موسكو ، ١٩٧٣ ، المجلد ١٨ ، ص ٣٠٠
- ٥٤ - نفس المصدر